S/PV.4271

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٢٧١

الجمعة، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بن مصطفى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

إحاطة إعلامية مقدمة من فخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

020201 020201 01-23765

0123765

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالعربية): حيث أن هذه الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالنيابة عن المجلس بسعادة السفير كيشوري محبوباني الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، الذي اضطلع برئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وإنني أعرب عن بالغ تقديري لسعادة السفير محبوباني لما أبداه من مهارة ودبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأنا على يقين أنني أعبِّر عن رأي جميع أعضاء المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

إحاطة إعلامية مقدمة من فخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالعربية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو رئيسة المراسم إلى مرافقة فخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

اصطُحب اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): إن أعضاء المجلس يثمِّنون عاليا مبادرة الرئيس جوزيف كابيلا بالاجتماع معهم في هذه المرحلة من أول زيارة يقوم بها خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ توليه رئاسة بلده. إن أعضاء المجلس يولون أهمية كبرى لهذا الاجتماع ويعلقون آمالا كبيرة على نتائجه.

إننا نتمنى لكم، فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، كل النجاح والتوفيق في مهامكم السامية لقيادة شعبكم نحو السلم والأمن والاستقرار والتقدم.

منذ سنة، وبالتحديد يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد مجلس الأمن برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا هاما شارك فيه قادة الدول التي وقَّعت اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكانت مناسبة جدد فيها القادة التزامهم باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وهذا الاتفاق حظي بدعم قوي من المجموعة الدولية بصفة عامة ومن مجلس الأمن بصفة خاصة، وبعث آمالا عريضة في وضع حد للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أنه يدعم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمتها الترابية ويوفر أسباب الأمن والاستقرار للدول المجاورة.

ومنذ ذلك التاريخ مر اتفاق لوساكا بمراحل حرجة وتعرض إلى العديد من الصعوبات. ولم تنسحب القوات الأجنبية من تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعطل الحوار الوطني وتأخر النشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصلت معاناة الشعب الكونغولي من جراء الحرب.

ولقد تابع المجلس بكل قلق تطورات الوضع وأرسل بعثة من بين أعضائه إلى المنطقة واستصدر عددا من القرارات والبيانات الرئاسية. وأود الإشارة بالخصوص إلى القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) الذي اعتمده المجلس يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تحت رئاسة فرنسا إثر اجتماع أعضاء المجلس مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

ويبقى اتفاق لوساكا الإطار الأنسب للوصول إلى حل تفاوضي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومجلس الأمن ينتظر من كل أطراف الاتفاق أن تبرهن على التزامها بتطبيق قرارات المجلس ذات الصلة واتفاق لوساكا وأن تبادر بالقيام بخطوات عملية للدفع بعملية السلام إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة بالخصوص إلى الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية.

إن الكلمة التي توجهتم بها، فخامة الرئيس، يوم الجمعة الماضي إلى الشعب الكونغولي جاءت لتؤكد دعمكم لاتفاق لوساكا وعزمكم على المضي في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية واستعدادكم للتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة وخاصة لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومطالبتكم بانسحاب القوات الأجنبية من التراب الكونغولي ورغبتكم في إقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع دول المنطقة.

ولقد أكد مجلس الأمن دائما على ضرورة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمتها الترابية وسيادتها على ثرواتها الطبيعية. كما أنه حريص على احترام سيادة كل دول المنطقة. وستجدونه خير سند لكل مبادرة تقومون بها من أجل المساهمة في دفع عملية السلام إلى الأمام. إن اهتمام مجلس الأمن بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتجلى من خلال الجلسات العديدة التي يعتزم عقدها هذا الشهر حول هذا الموضوع. وأخص بالذكر الاجتماع مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وإن أعضاء المجلس يتطلعون إلى أن تسفر هذه الاجتماعات عن نتائج عملية من شأنها أن تساهم في تنشيط عملية السلام وتحقيق تطلعات الشعب الكونغولي الشقيق.

والآن، أود أن أشكر السيد الأمين العام وأدعوه إلى إلقاء بيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم لنناقش مرة أخرى أحد أكبر التحديات التي تواجهها أفريقيا والأمم المتحدة في الوقت الحاضر – وأعني به تحدي إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المحيطة بها.

وأستهل بياني بالترحيب بالرئيس جوزيف كابيلا في الأمم المتحدة وأتوجه إليه بالتهنئة لتنصيبه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سبق أن أتيحت لي الفرصة لأن أعرب للرئيس كابيلا عن تعازيَّ الخاصة بوفاة والده.

إن اتفاق لوساكا، الذي وقَّعت عليه ست دول وثلاث حركات للمتمردين في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩، لم يُترجم إلى عمل بعد، وإن كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أبلغت بعدم وقوع انتهاكات تُذكر لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء هذا البلد خلال الأسبوعين الماضيين. هذه بالتأكيد فرصة ينبغي أن تغتنمها الأطراف، والذين يرغبون في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالوقت كما يبدو قد حان لبذل جهد حاسم لتنفيذ اتفاق لوساكا بوسائل منها بدء حوار حقيقي بين جميع الكونغوليين حول مستقبل البلاد.

وأرحب بالهدوء الذي حل على خطوط المواجهة بين مختلف القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدوني الأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية وجميع القادة العسكريين التابعين لها، التدابير اللازمة لكفالة استمرار ذلك الهدوء. وإن أي مبادرة إقليمية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف تلقى الترحيب.

وفي هذا الصدد، أحث الأطراف على أن تتمسك بخطة فض الاشتباك بين القوات الذي اتفقت عليه في هراري بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر. وقد بدأت بعثة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل، وفي حدود مواردها الحالية، في اتخاذ التدابير الضرورية لدعم فض الاشتباك. وفي تقريري التالي إلى مجلس الأمن، كما هو مطلوب في القرار ١٣٣٢ (٢٠٠٠)، سأقترح عناصر مفهوم معدل للعمليات لنشر بعثة الأمم المتحدة دعما لخطة فض الاشتباك. وبمجرد أن يعتمد المجلس المفهوم الجديد ستتخذ بعثة الأمم المتحدة الخطوات الضرورية لتنفيذه.

إن السلم والاستقرار لن يعودا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرالها إلا بعد أن ينغمس جميع الكونغوليين في حوار هادف لتقرير الأسلوب الذي تُحكم به البلاد. وعلى نفس المنوال ينبغي لجميع بلدان المنطقة أن تواصل الانخراط في حوار لحل هذا الصراع. ويقتضي ذلك من السلطات الكونغولية الجديدة أن تؤكد التزامها القوي بالمفاوضات السلمية، لا سيما من خلال اتخاذ خطوات لتحرير المناخ السياسي في البلاد. ويسرني أن ألاحظ أن الحكومة الجديدة مستعدة للعمل مع السير كيتوميل ماسيري، الميسِّر المحايد الذي تم تعيينه بموجب اتفاق لوساكا بمساعدة الميسِّر المشترك. وأتطلع إلى التحديد المبكر لهذا الميسِّر المشترك من قِبل الأطراف الكونغولية بمساعدة من منظمة الوحدة الأفريقية. وأي دعم يمكن لرؤساء الدول الآخرين في المنطقة أن يقدموه سيكون موضع ترحيب بالتأكيد.

لقد طالب مجلس الأمن بموجب قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأعيد التأكيد على ذلك في القرار ١٣٣٢ (٢٠٠٠) بانسحاب القوات الأوغندية والرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للجدول الزمني الذي نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار، وخطة كمبالا لفض الاشتباك بتاريخ ٨ نيسان/أبريل.

وإنني أتطلع إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية في وقت مبكر، على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا. وستكون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جاهزة للنشر بموافقة مجلس الأمن، في المرحلة المقبلة من عملياقما، بغية المساعدة على تحقيق هذا الهدف.

إن الالتزام بتحقيق السلام، الذي أظهره الرئيس جوزيف كابيلا بجلاء، يلقى الترحيب لأسباب عديدة. فاحترام وقف إطلاق النار من شأنه أن يتيح للوكالات الإنسانية أن تتمكن من الوصول إلى السكان المحتاجين. وما أن يتوقف القتال، حتى يتاح إيلاء اهتمام أكبر إلى حقوق الإنسان وحقوق الأطفال، بما في ذلك الأطفال الجنود. كما يمكن معالجة اندلاع أعمال العنف بين الطوائف الذي لا يرتبط مباشرة بالصراع الأساسي مثل أعمال العنف التي اندلعت في أيتوري وكيفو الجنوبية.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أتمنى للرئيس كابيلا كل النجاح. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم المجتمع الدولي بأسره، عندما أؤكد له بأنه سيحظى بدعمنا الكامل في جهوده المبذولة لاستعادة السلام والنهوض بالديمقراطية والتنمية في بلده العظيم في قلب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر الأمين العام على بيانه.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لفخامة اللواء جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كابيلا (رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم هنا للمرة الأولى أمام مجلس الأمن. وتود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها أن يعربا عن شكرهما لرئيس المجلس، وللمجلس بأسره لإشراكنا في مناقشة اليوم المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قبل أن أواصل بياني أود أن أقدم للرئيس أحر التهانئ على توليه رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. ويسعد وفدي أن يرى مجلس الأمن وقد ترأسه في شهر شباط/فبراير هذا ممثل لبلد صديق هو تونس، في الوقت الذي يعكف فيه هذا الجهاز الرئيسي بالأمم المتحدة، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، مرة أخرى على بحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أتقدم بشكري أيضا للممثل الدائم لسنغافورة على الحيوية الجديدة التي بثها في مجلس الأمن أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

أخيرا، أود أن أشيد إشادة قلبية برجل لا يألو جهدا في سبيل إعطاء قوة دفع ملموسة لجهود منظمتنا المبذولة في جميع أنحاء العالم، رجل يستحق أعظم الاحترام وأعني به الأمين العام السيد كوفي عنان. وبلدي مدين له بالكثير لدأبه وجهوده المكثفة سعيا لتعزيز أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي سبيل إحلال السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأخص.

وإنني عندما أتكلم هنا للمرة الأولى في مجلس الأمن، أتذكر اليوم التاريخي، يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عندما دعا الرئيس لوران ديزيريه كابيلا، من هذه القاعة ذاتها إلى انسحاب الجيوش المعتدية لرواندا وأوغندا وبوروندي من ترابنا الوطني، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبعد مرور عام على خطابه لم تتغير الحالة على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت. بل على العكس، ظل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرا منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، وكانت الخسائر في الأرواح باهظة للغاية.

ففي غضون ٢٢ شهرا توفي ما يقرب من ١,٧ مليون شخص في الأراضي المحتلة في الجزء الشرقي من بلدنا، طبقا لما جاء في تقرير للجنة الإغاثة الدولية الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠. ومن الواضح أن هذا الرقم أقل من الواقع لأنه لا يأخذ في الحسبان الخسائر الأخرى في الأرواح التي وقعت بعد أيار/مايو ٢٠٠٠ نظرا لاستمرار الحرب العدوانية منذ ذلك الحين.

إن الاستغلال غير المشروع لموارد بلدنا الطبيعية، وخاصة الطنطالايت والكولتان والخشب والذهب والماس، التي تمول المجهود الحربي للبلدان المعتدية، يشكل ظاهرة مدمرة ستكون لها آثار خطيرة على الأجيال الحاضرة والمقبلة في بلدي. ويجب وضع حد لهذا الاستغلال غير المشروع.

وتود حكومتي أن تؤكد لمجلس الأمن أنها ستبذل كل ما في وسعها للتعاون التام مع فريق الخبراء المخصص، المكون من شخصيات مرموقة مشهود لها بالكفاءة على المستوى الدولي. ونحن نؤكد لهم من جديد ثقتنا التامة ودعمنا الكامل.

ونأمل أملا صادقا أن يقدم فريق الخبراء لمجلس الأمن، في آذار/مارس تقريرا وافيا عن الحالة، بما يمكّن المجلس من اتخاذ قرارات بناء على معلومات كاملة. ونود أن يكون التقرير نزيها ومنصفا بحيث يقرر الحقيقة فيما يتعلق بالنهب المأساوي لموارد بلدنا الطبيعية.

لقد تحدثت حكومتي مع مجلس الأمن دائما انطلاقا من الرغبة العميقة في السلام التي تراود جميع قطاعات السكان في بلدي. وهذا ما جعلني أقرر بالنيابة عن شعبي أن أتبع سياسة تشجع على الحوار والمصالحة، في ضوء التحديات التي تنطوي عليها استعادة السلام وتعزيز الوئام الوطني في بلد تمزق إربا.

أدعو السلطات في رواندا، وأوغندا، وبوروندي للعودة إلى انتهاج علاقات حسن الجوار بشكل أفضل، بغية

تحقيق تسوية سلمية للخلافات والتعاون المثمر من أجل التقدم في أفريقيا.

ولذلك، سوف نفحص بالاتفاق والتشاور مع البلدان الحليفة التي تدعمنا في مواجهة العدوان سبل ووسائل إعادة تنشيط اتفاق لوساكا بحيث يؤدي ليس إلى وقف فعال لإطلاق النار فحسب بل وأيضا إلى إعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى، بينما نحافظ في الوقت ذاته على الخواص الأساسية لجمهوريتنا: الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية ووحدة الأراضي، التي أعاد المجلس التأكيد عليها باستمرار.

ولكي يكون اتفاق لوساكا فعالا لا بد من تعزيزه بآلية إلزامية يمكن أن تقدم نموذجا من خلال معاقبة الأطراف التي تنتهك وقف إطلاق النار ولا تحترم التدابير المتخذة للانتشار وفض الاشتباك. إننا نطلب من مجلس الأمن النظر خلال شهر شباط/فبراير الحالي في جدول زمني جديد ودقيق يشمل أربع نقاط: فض الاشتباك الذي ينص عليه اتفاق هراري، ونشر قوات الأمم المتحدة، والانسحاب غير المشروط للقوات الداخلية، وأخيرا سحب قوات الدول غير المدعوة. ولكي نؤكد التزام حكومة الكونغو على المشاركة النشيطة في هذه العملية، أود أن أشير إلى المجلس بأن وزير خارجيتي حاضر في هذا الاجتماع.

وكما قلت في بياني الموجه إلى أمتي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، يجب حل المشاكل المتعلقة بإرساء الديمقراطية داخل إطار الحوار بين الفصائل الكونغولية. ووفقا لذلك، نعيد توجيه ندائنا العاجل إلى جميع العناصر السياسية الفاعلة وأعضاء المجتمع المدني لكي ينضموا بلا شرط إلى الجهود التحضيرية لضمان نجاح الحوار، وخاصة الجهود المتواصلة لاستكمال عملية ليبرفيل.

وبوصفي الشخص المسؤول عن بلدي، أحث جميع أشقائي في الكونغو، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية، وبغض النظر عن آرائهم، وبمن فيهم الذين حملوا السلاح، على المجيء إلينا والجلوس معنا حول الطاولة للتحدث عن السلام وعن كيفية تنظيم الوضع السياسي القادم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحدث عن الحاجة الملحة لإعادة بناء بلدنا ووضع أسس التنمية المستدامة من أجل رفاهة شعب الكونغو.

ولهذا السبب، مرة أخرى، أوجه نداءً عاجلا إلى المجتمع الدولي لكي يدعم شعب الكونغو في تحركه نحو هذا الحوار، الذي يجب أن يتم بين أبناء الكونغو بدون أي تدخل. لأنه كيف لا نقبل لأنفسنا ما التزمنا به لدعم جارتنا، بوروندي، والذي تم تأييده بالإجماع في هذا المجلس؟ على هذا النحو، أظهرنا إصرار أمتنا القوي على الإسهام في إعادة السلام، ليس إلى بلدنا فحسب بل أيضا إلى البلدان المجاورة لنا، بل وحتى بشكل أكثر تحديدا إلى الذين يحتلون جزءا كبيرا من أراضينا الوطنية.

إذا كان حل الأزمة في بوروندي هو بالفعل عنصر لا غنى عنه ولا يمكن فصله عن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب عواقب الصراع العرقي في ذلك البلد على أراضينا، فإن الشيء ذاته ينطبق أيضا على الحاجة إلى إقامة الديمقراطية في أوغندا ورواندا. إن توافق الآراء الوطنية في كل بلادنا هو مطلب أساسي لإرساء الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

من المؤكد أن مجلس الأمن سوف يتخذ، خلال هذا الشهر، قرارا حول إمكانية نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤكد للمجلس مجددا وللعالم كله على التزام بلدي بالتعاون الوثيق مع البعثة بحيث تتمكن من تنفيذ ولايتها بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بالنشر الملح للقوات في أراضي الكونغو من أجل إعادة السلام.

وسوف نتجرأ على الاعتقاد بأن مجلس الأمن سوف يفِي بالتزاماته، وذلك من خلال النشر السريع لقواته وفق القرار الذي نوهت به من قبل وخطة فض الاشتباك الفرعية المعتمدة مؤخرا في هراري، التي تنص على الانتشار في البداية على طول خط الحدود، ثم يعقب ذلك انتشار آخر على طول الحدود المتاخمة مع أوغندا ورواندا، من أجل توفير الأمن على طول حدودنا المشتركة.

ونحن نرحب بالتفاهم المتبادل والتعاون الوثيق بين بعثة المنظمة وحكومتنا، ونود تقديم تقديرنا البالغ على جودة العمل الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام، السفير كامل مرجان، الذي عزز هيبة دبلوماسية الأمم المتحدة. ونحن نشجعه على مواصلة السير على الدرب الذي اعتبره مفيدا وضروريا لإعادة السلام الدائم إلى بلدنا. إننا ممتنون له، ونحن واثقون بأن شعب الكونغو بأكمله ممتن أيضا له.

أختتم كلمتي بالقول إن حكومتي وأنا شخصيا اتخذنا على عاتقنا مهمة مواصلة إعادة بناء بلدنا المدمَّر وتحقيق آمال شعبنا.

إننا نريد أن نوحد صفوف الكونغوليين، بينما نحترم الفوارق القائمة بينهم، لأن واجبنا هو أن نخدم الشعب الكونغولي ككل، في تنوعه وفي حبه المشترك لبلده. وعلينا أيضا أن نستجيب لأعمق تطلعات الشعب إلى نوعية حياة أفضل.

وما أن يستتب السلام مرة أخرى وتستعاد السلامة الإقليمية، سيتضمن عملنا - بمساعدتكم ومساعدة المجتمع الدولي - التحضير لانتخابات حرة وشفافة، حتى يتمكن الشعب من اختيار الشخص الذي سيتولى رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

ونحن ممن يؤمنون بأن التسوية السلمية للمنازعات والاعتراف بالكرامة المتأصلة في كل عضو من أعضاء الأسرة الإنسانية والمساواة في الحقوق، هي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم. وهذا هو النهج الكونغولي الذي يجب، فيما أعتقد، أن يقودنا إلى استعادة السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الموقر، على ما تفضل به من كلمات رقيقة وجَّهها إليَّ وإلى بلدي تونس.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أُقر علانية بمساهمة تونس غير العادية في قضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبالإضافة إلى مساهمة تونس في أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها كرست ثلاثة من أكفأ دبلوماسييها لهذا الجهد. وأشير هنا، بالطبع، إلى الممثل الخاص للأمين العام، كامل مرجان، والأمين العام المساعد هادئ العنابي، وأشير إليكم أيضا، سيدي الرئيس. ونعرب عن امتناننا العميق لحكومة تونس على تكريسها كل هذا الوقت من الشهر المقبل للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتعهد لكم بدعمنا وتعاوننا الكاملين.

وأشارك في الترحيب بالرئيس كابيلا في مجلس الأمن وفي نيويورك. ونعرب للرئيس كابيلا، سواء بصفته الرسمية أو بصفته الشخصية، عن تعازينا الخالصة على وفاة والده، الرئيس الراحل. ومما حرك مشاعرنا كثيرا أن الرئيس كابيلا، في وقت أحزانه هذا، أكد من جديد للشعب الكونغولي والمجتمع الدولي التزامه بالمضي قدما بعملية السلام. وكانت أعين العالم أجمع مسلطة على الرئيس كابيلا عندما تبوأ منصبه. وتتبعته إلى باريس وواشنطن والآن في نيويورك. والآن هو وقت اتخاذ خطوات جريئة ومحنكة من جانب

جميع الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. وعلينا جميعا أن نعمل يدا واحدة.

وهناك أربع رسائل هامة نود أن ننقلها إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، سواء في مجال حفظ السلام أو في مجال الغوث الإنساني أو التنمية، فإن الأمم المتحدة كانت وستظل صديقة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، مما بعث في نفوسنا أملا جديدا أن أولى كلمات الرئيس كابيلا إلى الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي كانت دعوة متجددة من أجل السلام والتحول الديمقراطي. ونحن نرحب ترحيبا حارا بتأكيد الرئيس كابيلا الواضح على التزام حكومته بالتنفيذ الناجح لعملية السلام وتعهده بمواصلة وتكثيف التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، نؤيد عملية لوساكا، ونحث كل الموقعين عليها أن أن يكفلوا أن يحل السلام في نهاية المطاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

رابعا، وهو الأهم، لقد حان الآن وقت العمل. ونريد لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تُنشَر، ونريد لعملية السلام أن تنجح. ولكي يتحقق هذا، نحتاج إلى خطة تنفيذية لفض اشتباك القوات وإعادة نشرها، وعلى الأطراف أن تهيئ وتدعم الظروف اللازمة لعمليات أخرى لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يتضمن توفير تأكيدات كافية بضمان أمن وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يحق لها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تطالب القوات الأجنبية غير المدعوة بمغادرة أراضيها. وحكومتا رواندا وأوغندا يحق لهما، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تطالبا بعدم استخدام الأراضي الكونغولية كنقطة انطلاق لشن هجمات على بلديهما.

وهنا، توجد تسوية سياسية واضحة. وحكومات المنطقة بحاجة إلى أن تعمل معا، بدلا من أن تعمل كل منها ضد الأخرى، لتحقيق ما تحتاجه هي والمنطقة بأسرها، ألا وهو وجود جمهورية كونغو ديمقراطية مستقرة وآمنة. والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة هو السبيل الوحيد الذي ستُحَل من خلاله هذه الأزمة.

وفي حين أن القوى الأجنبية لا يمكنها أن تُملي السياسات الداخلية على جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعتقد أن الدعوة إلى تعميم الديمقراطية ليست طلبا أجنبيا. أما النظام السياسي الجديد الذي يدعو إليه اتفاق لوساكا فهو الاختصاص السيادي للشعب الكونغولي، ويجب أن يظل كذلك. وكما شاهد وفد مجلس الأمن في كنشاسا، فإن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات والطوائف الدينية تطالب بالمشاركة السياسية والحكم الخاضع للمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعم الولايات المتحدة للتنمية الديمقراطية داخل الكونغو، يقوم على أساس الاعتقاد بأن الديمقراطية والاستقرار الطويل الأجل لا يمكن الفصل بينهما. كما نعتقد أن أفضل وسيلة لتحريم المعارضة المسلحة هي السماح بازدهار المعارضة السياسية غير المسلحة.

إن اتفاق لوساكا ينص على إقامة حوار فيما بين الكونغوليين في إطار عملية تيسير محايدة. ونأمل أن يُحرز تقدم مبكر في إعادة إشراك الميسِّر الذي عينته منظمة الوحدة الأفريقية، ونأمل أيضا أن يبدأ الحوار. وما زلنا نعتقد أن السيد كيتوميلي ماسيري، وهو رئيس دولة سابق بارز، يمكنه أن يفي بولايته، ونأمل أن يتصل بالأطراف تحدوه روح التوفيق والديمقراطية التي عرفت عن بلده.

لقد انقضى ما يقرب من عام منذ أذِن مجلس الأمن بالمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. ولكن الأمين العام أخَّر نشر أفراد إضافيين للأمم المتحدة لأن الظروف في الميدان لم تكن مؤاتية بعد لضمان نجاح البعثة. وهذا القرار لم يحظَ بالإعجاب، ولكننا نعتقد أنه كان القرار الصحيح، لأن اتفاق لوساكا لم يكن قد نُفذ، ولا قرارات مجلس الأمن. أما إذا أُتبِعت البيانات الأخيرة للرئيس كابيلا بإجراءات ملموسة من جانب جميع الأطراف، فستتمكن الأمم المتحدة في النهاية من القيام بدورها كاملا في عملية السلام، وحكومتي تريد أن يتحقق ذلك.

أما المهمة الحيوية المطلوبة على المدى القصير فلا تزال هي وقف فعال تماما لإطلاق النار، وفض اشتباك القوات. وفي حين أن فض الاشتباك لا يمكن أن يكون بديلا لعملية سلام أوسع نطاقا، فإنه سيوفر البيئة الممكِّنة لإحراز تقدم على الجبهة السياسية. والأمين العام يعيد النظر حاليا في مفهوم العمليات، حتى تكون مواكبة للحالة المتغيرة على أرض الواقع. ومثلما أيدنا قراره بعدم نشر قوات إضافية إلى أن يسمح الوضع بذلك، فسنؤيد نشر القوات حالما تسمح الظروف، ونحن نتطلع إلى سماع نصيحته.

ولا تزال بويتو في مقاطعة كاتانيا تمثل بؤرة توتر محتملة، ولكنها تمثل أيضا فرصة لكي تضع الأطراف عملية السلام في مسارها الصحيح. ففي هذه المنطقة تم انتهاك وقف إطلاق النار في الأشهر الأخيرة. ونحن نرحب باستعداد رواندا لأن تنسحب من بويتو، ونحثها على التحرك هناك بأسرع ما يمكن.

لقد فتح الرئيس كابيلا نافذة لعملية السلام، بتأكيده من جديد على اتفاق لوساكا، وعرضه أن يعمل مع جيرانه بشأن قضايا الأمن، وتعهده بالتعاون الكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأمر متروك للموقعين الآخرين على اتفاق لوساكا كي يستجيبوا بمبادرات من جانبهم.

إن تحويل الكونغو إلى ساحة معارك للجيوش الأجنبية يجلب البؤس على الشعب الكونغولي، ويضيف إلى عدم الاستقرار في المنطقة. وعلى رواندا وأوغندا أن تقدما لحكومة كنشاسا إجراءات ملموسة تبرهن على أنهما ملتزمتان بالسلام، وبسحب قواتهما، وبالسيادة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها أمة موحدة. وجميع الدول الأطراف بحاجة إلى أن تعمل معا على أساس الاعتراف المتبادل بأن العناصر المسلحة من غير الدول، التي تستخدم أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثل تهديدا للاستقرار الإقليمي. وسواء كنا نتكلم عن يونيتا أو جبهة الدفاع عن الديمقراطية (FDD)، أو جبهة التحالف الديمقراطي (ADF)، فالقاسم المشترك بينها هو أن الشعب الكونغولي يريد منها جميعا أن ترحل عن بلده.

وهناك مجموعة معينة، تتكون من أفراد القوات الرواندية المسلحة السابقة وإنتراهموي، تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار الإقليمي والنجاح في تنفيذ اتفاق لوساكا. ومثلما أن المجتمع الدولي محق في الدعوة إلى انسحاب القوات الأوغندية والرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكذلك يجب أن يدعو جميع الموقعين على اتفاق لوساكا إلى التخلي عن دعم أفراد القوات الرواندية المسلحة السابقة وإنتراهموي. وبذلك ينفتح الطريق لنزع سلاح أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتراهموي، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، وكذلك الجماعات المسلحة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نهاية الأمر، ستلتقي المصالح الأمنية المشتركة لكل دول المنطقة، ويمكن لتلك المصالح أن تشكل الأساس اللازم للسلام. وجميع المعنيين تقع عليهم المسؤولية عن تحقيق

السلام الذي تحتاجه شعوبهم حاجة واضحة تماما وتستحقه بجدارة. ونحن نكرر دعوتنا للأطراف إلى أن تتجاوز البيانات وتستغل الأيام المقبلة لاتخاذ خطوات ملموسة تدعو الحاجة إلى اتخاذها لزيادة نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشرع في الحوار الوطني الذي دعت إليه اتفاقات لوساكا.

وتتمنى حكومتي للرئيس كابيلا كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على اللفتة الكريمة التي توجَّه بها نحو تونس ونحو ممثليها الدبلوماسيين.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على وضعكم جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلب جدول أعمال مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، الذي ستترأسون خلاله أعمال مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على رسالة الأمل التي نقلها للتو إلى مجلس الأمن: الأمل في استعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشكر الرئيس جوزيف كابيلا على حضوره هنا اليوم، وعلى البيان الذي أدلى به للتو. وبالنيابة عن القيادة الفرنسية، أتقدم بتعازينا إلى الرئيس كابيلا بموت والده، الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، بصورة مأساوية. ونحن نرى أن قرار الرئيس جوزيف كابيلا بأن يأتي إلى نيويورك لمخاطبة مجلس الأمن، بعد بضعة أيام فقط من توليه رسميا لمنصبه، له مغزى خاص ومشجع. فتلك البادرة تعبِّر عن الرغبة في إقامة علاقات أصيلة تقوم على الثقة والشراكة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحدونا الأمل أن تستمر تلك العلاقات وتتعمق.

لقد أكد الرئيس جوزيف كابيلا من جديد، في البيان الذي أدلى به للتو، على اتباع نهج يقوم على الحوار والمصالحة، الأمر الذي نرحب به. والبيان الذي أدلى به أمام الأمة الكونغولية يوم تنصيبه وضع بالفعل الأسس اللازمة لذلك. وعلاوة على ذلك، ناقش الرئيس كابيلا هذا الموضوع مع الرئيس شيراك، قبل يومين في باريس، وأبدى الرئيس شيراك للرئيس كابيلا تأييده لتصريحاته بشأن السلام والحوار. وشعرنا بالاطمئنان بوجه خاص من التزامات الرئيس كابيلا فيما يتعلق بالسلام واستعادة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها من خلال تنفيذ اتفاق لوساكا والشروع من جديد في إجراء الحوار الكونغولي الداخلي. ومن المشجع أيضا رغبة الرئيس في تيسير نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت قيادة السفير كامل مرجان البارعة، والذي نتوجه إليه بتحياتنا. ودور الأمم المتحدة هنا هو أن تشجع وتدعم بعزم وطيد السلطات الكونغولية على المضي في طريق السلام والحوار، مع إتاحة الوقت لها، بالطبع، لبناء هذه النُّهُج الجديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع الموقعين الآخرين على اتفاق لوساكا على الاستجابة دون إبطاء لبوادر الانفتاح التي أبداها الرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن موقف بلدي بشأن حل الأزمة الكونغولية انعكس بوضوح في الاستنتاجات الأخيرة الصادرة عن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. وهنا، يود وفدي أن يذكِّر بالعديد من المبادئ البسيطة التي ينبغي أن يسترشد بها تنفيذ عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا وأن تحترم مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة القوات غير المدعوة، أمر حتمي. فبدون هذا الانسحاب لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، مثلما عبَّر الرئيس كابيلا للتو عن آرائه بقوة، يجب إيقاف نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الانتهاك المستمر لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر مرفوض. والذين يقومون بهذه الأنشطة ينبغي أن يعاقبهم المجتمع الدولي في الوقت المناسب. وتنتظر فرنسا بتشوق التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، يجب أن يصحب انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية نشر سريع لبعثة الأمم المتحدة. وستكون مراقبة البعثة لفض الاشتباك وانسحاب القوات الأجنبية والتقارير المنتظمة التي تقدم إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع بمثابة ضمان للأطراف، وتشجعها على تنفيذ التزاماتها. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تضمن بفعالية سلامة وأمن موظفي البعثة وحرية حركتهم. وفرنسا واعية تماما أيضا بالمشاكل التي يمكن أن تنشأ على طول الحدود مع بعض البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنواصل دعمنا لمبدأ نشر البعثة في مناطق الحدود، وخاصة في منطقتي غوما وبوكافو.

أخيرا، الشروع من جديد في الحوار الوطني، في إطارٍ لا شك في أنه يمكن تعديله، ينبغي أن ييسِّر حل المصاعب السياسية الخاصة بالكونغوليين. وكما قال الرئيس كابيلا للتو، يجب أن يكون باب الحوار الكونغولي الداخلي مفتوحا للجميع، بدون شروط مسبقة وبدون استثناء.

وفرنسا تشجع الرئيس جوزيف كابيلا على مواصلة المحادثات البنَّاءة التي ظلت جارية مع بوروندي منذ بضعة شهور – كما ذكر للتو بأنه سيفعل. وكما أشار الرئيس كابيلا للتو، ينبغي للسلام في المنطقة أن يكون شاملا ودائما إذا أريد له أن يقود في نهاية المطاف إلى تنفيذ سياسات التنمية والنمو والديمقراطية التي تتوق إليها شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

إن تجمُّع اليوم يفتتح سلسلة من الاجتماعات ستشمل الزيارة التي سيقوم بها إلى هنا، في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير، أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، وسنجتمع معهم برئاستكم، سيدي. ويجب أن نغتنم الفرصة للشروع في دفع عملية السلام بقوة وللتعجيل بتسوية صراعٍ سبَّب أضرارا مفرطة للسكان المدنيين. وبهذه الروح ستعمل فرنسا في الأسابيع المقبلة – وهي فترة نأمل أن تكون حاسمة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمة الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نحييكم، سيدي، أحر التحايا، وأنتم تتولون رئاسة المجلس في شهر شباط/فبراير. ويسرنا جدا أنكم تديرون دفة أعمال المجلس هذا الشهر.

هذه فرصة سانحة لمجلس الأمن ليرحب بفخامة الرئيس جوزيف كابيلا بُعَيد توليه رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد كان من المشجع أن نستمع إلى التزام الرئيس بالاستمرار في عملية سلم لوساكا. ولاحظنا بصفة خاصة عزمه على بذل جهود جديدة لإحلال السلام في البلد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الأمور المشجعة للغاية إبداؤه الاستعداد للتعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة وتأكيده لنا بتقديمه الدعم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة للتفكير معا في مسار جديد نتخذه في سعينا المشترك لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعطانا الأمين العام منظورا للمسار الذي يتخذه العمل في المستقبل. ونحن نتفق معه اتفاقا

كاملا. ونقدر له أيضا الإحاطة الإعلامية التي تلقيناها عن الحالة هذا الصباح من ممثله القدير السفير كامل مرجان.

ومن المسلَّم به على نطاق واسع أنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أن تنتهي جميع الأطراف المعنية إلى هذا الاستنتاج نفسه. ويوفر اتفاق لوساكا، وفقا لما نفهمه، حلا وسطا قابلا للتنفيذ بالنسبة لجميع الأطراف. ونحث زعماء المنطقة، فضلا عن حركات المتمردين، على اتخاذ نهج عملي إزاء عملية السلام. ونتطلع في هذا السياق إلى اجتماعنا هنا في الأسبوع القادم مع الرئيس كاغامي، رئيس رواندا. ذلك أن الإصرار على إيجاد حل عسكري أو اتخاذ مواقف لا يمكن التوفيق بينها لم يساعد على حل هذا الصراع. بل إنه لم يترتب عليه سوى زيادة معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانه.

ونفهم أن الجهود جارٍ بذلها من أجل عقد اجتماع إقليمي، ربما على مستوى القمة، تشترك فيه جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويفضل لأسباب عملية أن يُعقَد هذا الاجتماع قبل اجتماعنا هنا باللجنة السياسية في وقت لاحق من هذا الشهر. وسوف ننتظر أن تتمخض اجتماعات اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة هذا الشهر عن خطوات ملموسة.

ولكي يتخذ المجلس قرارا بشأن النشر الكامل لبعثة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقوامها المرخص به، سوف يلزمنا بالتأكيد أن نشهد إحراز شيء من التقدم الحقيقي على أرض الواقع. وقد ذُكِرت بعض الحجج تأييدا لنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إبان انسحاب القوات، اتقاء لوجود أي فجوة أمنية. ولكي يحدث هذا، يتعين على الأطراف أن تبرهن على التزامها بالانسحاب الفعلي كما تنص عليه خطة كامبالا لفض الاشتباك وخطة هراري الفرعية. وسوف نسترشد في هذا الأمر بمشورة الأمين العام فيما يتعلق بنشر المزيد من مراقبي الأمم المتحدة، بمعاونة من القوات.

ومن العناصر الجوهرية في عملية السلام إجراء الحوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية فيما بين الأطراف الكونغولية. وسوف ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إحياء عملية تيسير هذا الحوار في وقت قريب.

وترحب بنغلاديش بصفة خاصة بتعهد الرئيس كابيلا بالتحضير لإجراء انتخابات تتسم بالحرية والشفافية تمكينا للشعب من أن يختار لنفسه زعيما يرأس البلد ويوجه مصيره. لقد تكلفت حرب الاستنزاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية حياة الآلاف من الناس؛ وما زالت تدمر حياة مئات الألوف؛ فقد احتجزت أمة كاملة رهينة لها. وقد عانى شعب الكونغو بعضا من أسوأ الفظائع المرتكبة، ولا بد لهذه الحرب من أن تتوقف.

وندعو زعماء المنطقة إلى نسيان الماضي على قسوته والالتزام بتحقيق مستقبل من الثقة المتبادلة والاطمئنان المتبادل. فقد حان الوقت لأن يتخذوا خطوة حاسمة لإنهاء هذا الصراع. وسيكون في تمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بالسلام والوحدة والرخاء ما يخدم مصالح جميع سكان المنطقة على أفضل وجه. وسوف يساندهم مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي فيما يبذلونه من جهود. ويتعين هنا أن تتخذ خطوة أولى تتسم بالشجاعة. وقد سنحت لنا اليوم فرصة بإعراب الرئيس كابيلا عن التزامه بإعادة السلام إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لنا أن نغتنم تلك الفرصة بصورة جدية.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أوجه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على أخذكم

زمام المبادرة بعقد جلسة مجلس الأمن العلنية الهامة هذه للنظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه الجلسة، وأكرر إعرابي له عن تعازي شعب وجمهورية مالي الصادقة لفاجعة موت الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا. كما أود أن أوجه الشكر للرئيس كابيلا على البيان الهام الذي أدلى به. وختاما أود أن أرحب بالأمين العام في هذا الاجتماع وأن أشكره على رسالة الأمل التي نقلها إلينا لتوه فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتلك الحالة، أود في سياق مناقشات اليوم أن أشير إلى عدة نقاط.

فأولا، تؤيد مالي البحث عن تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب وفدي في هذا الصدد بتجديد الرئيس جوزيف كابيلا الإعراب عن التزامه بحلٍّ تكون الأولوية فيه للحوار والمصالحة. ويرى وفدي أن مواصلة الحوار بين الأطراف في الكونغو واستمرار عملية ليبرفيل سيشكلان وسيلة فعالة لتحقيق الوفاق الوطني والتوصل إلى مناخ خارجي يتسم بالاستقرار. والواقع أن عملية السلام تسير جنبا إلى جنب مع المصالحة. ولهذا السبب نؤيد النداء الذي وجه إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها المجتمع المدني، وإلى البلدان المجاورة، بهدف تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع.

وثانيا، نرى أن من الأهمية بمكان تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية استنادا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا. وفي هذا السياق، نرى أن الشروع من جديد في عملية لوساكا ضرورة حيوية. ونشجع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على دراسة الطرق والوسائل اللازمة لإعادة البدء في هذه العملية بغية تحقيق الفعالية لوقف إطلاق النار والمساهمة في إعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب في هذا السياق نفسه بالجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس فريدريك شيلوبا، الذي يترأس المبادرة الإقليمية، ونشجعهما على مواصلة جهودهما الحثيثة.

وثالثا، يرى وفدي أن الإسراع بتنفيذ المرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر ضروري لكفالة حل الصراع في هذا البلد. ونؤيد في هذا الصدد النداء الموجه إلى الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا بأن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ ذلك الاتفاق والامتثال لأحكامه، ولا سيما الأحكام المتصلة بتنفيذ خطة إعادة نشر القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر البعثة والخطط الفرعية في هذا الصدد. ومن الأمور المهمة أيضا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٢ (٢٠٠٠) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تنفيذا كاملا.

ولهذا السبب نتطلع إلى التقرير القادم الذي يقدمه الأمين العام عن المفهوم الجديد لعملية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نتطلع إلى المساهمة بشكل مجدٍ في اجتماع مجلس الأمن مع أعضاء اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا، المقرر عقده يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه نظرا لخطورة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر، لا بد للمجتمع الدولي أن يعمل على نحو سريع وعملي. ويجب على مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتحمل جميع مسؤولياته وأن يعزز بقوة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستضطلع مالي بنصيبها الكامل في تلك العملية الضرورية والعاجلة.

السير جيرمي غرينتسوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي، في منصب رئاسة المجلس، وأهنئكم على بداية رئاستكم بعقد هذه الجلسة الهامة.

وإنني أهنئ الرئيس جوزيف كابيلا على تسلمه منصب رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب له عن آيات شكر وفد بلدي الحارة على مبادرته الرائعة هذه المتمثلة في المجيء إلى نيويورك في مرحلة مبكرة جدا من رئاسته، والطلب إلى المجلس عقد هذه الجلسة. وكذلك أتقدم إليه مجددا بالتعازي الصادقة للمملكة المتحدة حكومة وشعبا على فقد والده.

إن المملكة المتحدة تثمن عاليا فرصة إجراء هذه المناقشة اليوم. ولا بد أن نستفيد منها أيما استفادة لتأكيد التزامنا في نهاية المطاف بدفع عملية السلام إلى الأمام. فالمبادئ منصوص وموقع عليها قبل أكثر من ١٨ شهرا في اتفاق لوساكا. وتبع ذلك خطط كمبالا وهراري لفض الاشتباك. ونحن الآن بحاجة إلى رؤية التنفيذ القوي والثابت لعملية السلام التي توقفت منذ عام تقريبا. وهذا يعني التركيز بقوة على اتفاق لوساكا، ونحن نرحب بإعادة الرئيس كابيلا تأكيده الواضح على أهميته اليوم.

وأعتقد أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية ينبغي معالجتها في الاجتماع الذي سنعقده مع اللجنة السياسية بتاريخ ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير. فعلى الجانب العسكري، نرحب بما أظهرته جميع الأطراف في الأيام الأخيرة من ضبط للنفس بصورة عامة. وهذا يتعين أن يستمر وأن يبنى عليه. ومن الضروري للأطراف أن تُجرى اتصالات فيما بينها وأن تعمل على وضع خطط لفض الاشتباك والانسحاب، وأن تتخذ خطوات ملموسة يمكن تحقيقها، وأن تضع جدولا زمنيا واقعيا. وعليها بعدئذ أن تنفذ تلك الخطط. وفي ضوء ذلك، فإن خبر اجتماع الرئيس كابيلا أمس في واشنطن مع الرئيس كاغامي هو خبر طيب، ونكون ممتنين للغاية إذا قدم لنا الرئيس أو وزير خارجيته موجزا عما دار في ذلك الاجتماع أو تقييما لنتيجته. والتقدم نحو تحقيق تسوية سياسية لا يمكن إحرازه بدون قيام اتصال مباشر بين الأطراف المعادية في الصراع.

إن هذا المجلس يصر على التوصل إلى حل سياسي للصراع. والواضح أن الحل العسكري غير ممكن، بيد أن المسار السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أحرز تقدم يتصف بالمصداقية في إيجاد إطار سياسي يعلي كلمة جميع أبناء شعب الكونغو. وإذا وضعنا جميعنا حقوق ورغبات أبناء الشعب العاديين والمحبين للسلام في مقدمة الأمور، فسنتوصل إلى تحقيق حل لهذا الصراع بسرعة مدهشة.

لذلك، نود أن نشهد إجراء حوار مفتوح وشامل مثلما ينص عليه اتفاق لوساكا، الأمر الذي يسمح لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية برسم مستقبل جديد لبلده وبألا يعاني بعد الآن من وجود قوات أجنبية على أراضيه. ونحن نشجع السلطات الكونغولية على أن تعيد الاتصال مع الميسِّر الذي عيَّنته منظمة الوحدة الإفريقية. وأناشد بصفة خاصة الرئيس كابيلا أن يبدأ ذلك. فعليه أن يضطلع بأهم دور، ليس في دفع الحوار قدما بين أبناء شعب الكونغو فحسب، ولكن بصورة أعم في إيجاد جو يسمح حقا بإجراء حوار مفتوح وتمثيلي.

وفي هذا الصدد، ترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب بالتعهد الذي ورد في خطاب التولية الذي ألقاه الرئيس كابيلا باستعادة الحياة الديمقراطية الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والعدالة، وإجراء انتخابات تشمل أرجاء البلد كله. ونطلب إلى جميع الأطراف في لوساكا أن تحترم احتراما كاملا حقوق

الإنسان والمعايير الإنسانية. ولعل من المفيد أيضا استكشاف إنشاء بعثة متعددة المانحين لتقييم الحالة الإنسانية في سائر أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لنا فهما أفضل لمدى المشكلة ومستوى المساعدة المطلوبة ونوعها.

وهناك من ثم مسألة دور الأمم المتحدة. وإنني أتناول هذا الأمر في المقام الثالث لأن طريقة تحركنا إلى الأمام تعتمد أولا على التقدم الذي تحرزه الأطراف. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، عملنا على تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ستة أشهر أخرى. ونحن بحاجة إلى أن نستعمل هذه الفترة للتحرك إلى الأمام. فالأمم المتحدة تراوح مكانها لفترة طال أمدها، والأمين العام أوضح لنا بعد ظهر هذا اليوم أنه يرغب في أن يتغير ذلك.

بيد أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يقودها باقتدار كبير السفير مرجاني والتي تحرص على تحقيق هدفها، لا تستطيع أن تنتشر وأن تضطلع بدورها إلا في موازاة تنفيذ الأطراف لعملية السلام. ويجب أن تتعاون الأطراف مع بعثة منظمة الأمم المتحدة تعاونا كاملا وعمليا. ويتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها الحكومة المضيفة، أن تضطلع على نحو خاص بدور هام في هذا الصدد. فيجب توفير التنقل الحر والأمن لجميع موظفي البعثة، فضلا عن الوكالات الإنسانية. ونرحب أيما ترحيب بالإشارات الإيجابية المبكرة التي صدرت عن الرئيس كابيلا في ذلك الصدد. وسيقوم الأمين العام في غضون هذا الشهر، وبطلب من المجلس، باستعراض الحالة ميدانيا ومفهوم بعثة منظمة الأمم المتحدة للعمليات. فنحن نريد أن نتحرك قدما، ولكن لا يسعنا أن نفعل ذلك إلا إذا شعر الأمين العام بالارتياح إزاء أن الظروف باتت مؤاتية وتسمح لنا بأن نضطلع بدور مفيد. وهذا يعتمد على تحرك الأطراف إلى الأمام وعلى تقديم الحكومة والقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدلة واضحة على توفير الدعم والحماية.

ولدينا الآن برنامج وفرصة واضحة لإحراز تقدم حقيقي في تنفيذ عملية السلام مما يفضي إلى الاجتماع الذي سيعقده المجلس في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير. فلنستغل ذلك إلى أقصى حد. والمملكة المتحدة ستسهم بقوة في تحقيق ذلك الهدف. ولنأمل في أن نهنئ قريبا الرئيس كابيلا على ما يقوم به من عمل حاسم من أجل كفالة نجاح ذلك البرنامج.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بأحر تهانئي إليكم، سيدي، على تبوء تونس منصب رئاسة المجلس.

ولدى الترحيب بالرئيس جوزيف كابيلا في المجلس اليوم، اسمحوا لي أيضا أن أتقدم إليه وإلى أسرته بتعازينا لوفاة الرئيس الراحل لوران كابيلا.

إننا نشيد بمبادرة الرئيس كابيلا المتمثلة في العمل مع المجتمع الدولي في المرحلة الانتقالية هذه. ولقد قرأنا بدقة خطاب التولية الموجه إلى الأمة ورحبنا به، واستمعنا إلى بيانه الشامل الذي أدلى به أمام المجلس اليوم. ونحن نرحب بالتزامه الواضح بإعطاء زخم قوي لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار مما لا يؤدي إلى تحقيق وقف فعال لإطلاق النار فحسب، وإنما أيضا إلى استعادة السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة عموما.

والاجتماعات التي عقدها الرئيس كابيلا مع الرئيسين مبيكي وشيراك، ومع وزير الخارجية باول، والأمين العام للأمم المتحدة، والآن مع مجلس الأمن تدل على نيته المعلنة بالإسهام في إعادة إطلاق اتفاق لوساكا وعلى التزامه

في مساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ المهام الموكولة إليها. والاجتماع الذي عقده أمس مع الرئيس كاغامي اتصف بأهمية خاصة ويدل دلالة مشجعة للغاية على نية كلا الطرفين باحترام الاتفاق.

ونعتقد أن المأساة التي حدثت مؤخرا أتاحت فرصة واسعة لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع. ونحن نحث الأطراف في الصراع على إجراء اتصالات مباشرة بينها في هذا الصدد. ونعيد تأكيد تلك الدعوة اليوم، ونحث كل طرف على اتخاذ خطوات ترمي إلى بعث الثقة في نفوس الأطراف الأخرى.

إننا مقتنعون اقتناعا تاما بأن اتفاق لوساكا يتيح الأساس الذي يحظى بتوافق الآراء لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل. ونحث كل الأطراف في الصراع، وخصوصا السلطات الجديدة في كينشاسا على اغتنام هذه الفرصة والمضي في عملية مستمرة والعمل معا لمساندة اتفاق لوساكا والالتزام بتنفيذه تنفيذا كاملا نصا وروحا.

ونرحب بتشديد الرئيس كابيلا على هذه النقطة الأساسية في ملاحظاته التي أدلى بها من قبل. ويتيح اتفاق لوساكا أفضل سبيل للمضي قدما في هذه العملية. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأنه لا ينبغي لأي طرف من أطراف الاتفاق أن يحاول التلاعب بالاتفاق لمصلحته الخاصة، وإنما عليه أن يفي بالتزاماته بدقة بموجب الاتفاق. ويتعين على جميع الأطراف التحرك صوب الحوار الوطني والمصالحة على النحو المتوخى في اتفاق لوساكا من أجل تشكيل حكومة ديمقراطية منتخبة انتخابا حرا تمثل جميع أهالي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالالتزام الذي أعلنه الرئيس كابيلا لحل المشاكل السياسية في إطار الحوار بين أبناء الكونغو.

ونحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء اتصال مبكر مع الميسّر من أجل تحقيق تقدم مبكر حول هذه القضية. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بطلب وزير الخارجية أوكيتوندو تعيين ميسّر مشارك في الحوار بين أبناء الكونغو كدليل إضافي على الاستعداد للمشاركة من جديد بشكل كامل في العملية. ومن التدابير الأساسية ذات الأولوية التي تتفق عليها كل الأطراف الآن التوصل إلى وقف دائم للقتال، والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، وتأمين الحدود الدولية وفقا لاتفاق لوساكا وخطط فك الاشتباك اللاحقة.

ونرحب بالتزام سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعلن بوضوح الرئيس كابيلا في بيانه الذي ألقاه في حفل تنصيبه، ومرة أخرى هنا اليوم، حتى تتمكن البعثة من أن تفي بولايتها بفعالية. ونطالب كل الأطراف بأن تتحرك فورا من أجل تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها أن تقدم الأمم المتحدة مساعدتها وأن تعمل بعثتها بفعالية. ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام الذي سيتناول فيه شكل التواجد المستقبلي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نتوقع أيضا أن تحظى عملية الأمم المتحدة بالتعاون الكامل من كل الأطراف المعنية. وقد أعرب الرئيس كابيلا اليوم عن التزامه الشخصي في هذا الخصوص.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي – ونحن نشاطر تمام المشاطرة اقتناعه هذا – بأن السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسوية سلمية تفاوضية تكون منصفة لجميع الأطراف، وتحترم السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدعم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،

وتأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولجميع البلدان الأخرى في المنطقة.

لقد التزم الرئيس كابيلا بالعمل على تطبيع الحياة الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، وضمان حقوق الإنسان والعدالة. ونحن نرحب بهذه الالتزامات الواضحة، ونتطلع إلى ظهور أدلة على تحقيق تقدم مبكر. ونتطلع أيضا إلى البناء على نتائج هذه الجلسة وعلى هذه الفرصة الواضحة للسلام عندما تجتمع اللجنة السياسية في موعد لاحق في هذا الشهر. ونرى أن وجود الرئيس كابيلا اليوم يمثل إشارة عن التزامه بهذه العملية، ونرحب بهذه الروح العملية.

ويحدونا الأمل بأن الرئيس كابيلا، بعد أن استمع إلى آراء أعضاء المجلس، سيعود إلى كنشاسا بتفهم واضح للتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي. وبتصميم معزز على المشاركة من جديد في عملية لوساكا والامتثال الكامل لقرارات هذا المجلس. وما فتئ المجتمع الدولي يؤكد مجددا مرارا وتكرارا على التزامه بمساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومرة أخرى، نحن نكرر من جانبنا التأكيد على استعدادنا للقيام بذلك. لقد أظهرت أيرلندا والشعب الأيرلندي التضامن مع شعب الكونغو قبل أن يحصل ذلك البلد على استقلاله بوقت طويل. وأيرلندا، بوصفها مشاركا نشطا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشاطرت الآلام التي صاحبت ميلاد الكونغو كأمة. وأيرلندا لن تألو جهدا الآن في هذا المجلس لدعم العملية التي من شأنها أن تحقق لشعب الكونغو السلام والتنمية والهدوء الذي يستحقه بالتأكيد والذي يمكن أن يحققه زعماؤه.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أتوجه برجاء إلى أعضاء المجلس لأن يختصروا قدر الإمكان بياناتهم حتى يتمكن الرئيس جوزيف كابيلا من التعليق على أهم ملاحظات أعضاء المجلس إذا أراد ذلك.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكرك سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة اليوم.

لقد لاحظنا أن من أولويات عمل المجلس هذا الشهر قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وصباح اليوم، قدم إلينا السفير مورجان إحاطة هام جدا. وها نحن نعقد هذه الجلسة الرسمية بعد ظهر اليوم. وهذه بداية سلسلة جلسات تتعلق بقضية جمهورية الكونغو الديمقراطية يعقدها المجلس. ونأمل أن تؤدي كل هذه المدخلات إلى النهوض بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب الصين بحرارة بالرئيس جوزيف كابيلا في مجلس الأمن لإجراء هذا الحوار المفيد والتفاعل مع أعضاء المجلس. ونرحب أيضا بالبيان الهام الذي أدلى به الرئيس كابيلا توا. لقد حضر إلى المجلس بعد توليه مهام الرئاسة بأيام قليلة، ليجري هذا الحوار معنا. وهذا يدل على تصميم وإخلاص حكومته للنهوض بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل مرة أخرى خالص تعازي حكومة الصين وشعبها له بمناسبة وفاة والده الرئيس الراحل كابيلا.

وترى الصين أن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت الآن في مرحلة حاسمة تمثل نقطة تحول محتملة أيضا. والأمر الحتمي الآن هو أن نغتنم هذه الفرصة للمضي قدما بعملية السلام حتى يمكن إحراز تقدم فيها. ويسعد الصين أن تلاحظ أن الرئيس كابيلا قد أكد مرارا

وتكرارا اعتزامه تنفيذ اتفاق لوساكا والتزامه بإجراء حوار بين أبناء الكونغو بغية تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن نقدر كل التقدير هذا الالتزام من جانب الرئيس كابيلا. ونرى أن الحوار بين أبناء الكونغو يكتسي أهمية فائقة.

إن حل مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر منوط بشعب ذلك البلد في نهاية المطاف. ويحدونا الأمل في أن يستجيب شعب الكونغو كله لنداء الرئيس كابيلا وأن يغتنم هذه الفرصة ليعود إلى مائدة التفاوض لحسم مشاكله بالوسائل السلمية، وبمنأى عن أي تدخل خارجي.

كما تعرب الصين عن اقتناعها بأن للأمم المتحدة ومجلس الأمن دور إيجابي يضطلعان به في حل مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتؤيد اضطلاعهما بذلك الدور. وتأمل الصين بأن يكون في استطاعتنا تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا الزخم واتخاذ قرارات سياسية في توقيت حسن.

وتؤمن الصين بأن دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات لا بد وأن ينعكس في شكل دعم للحكومة ذات السيادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها من أجل استعادة السلام هناك. ولقد بينت التجربة أنه ينبغي لنا ألا نقلل من خطورة الصعاب التي قد تنتظرنا على الطريق. والصين على اقتناع بأن التغلب على تلك الصعاب والاستمرار في دفع عملية السلام، يتطلب جهودا لا تكل من جانب الأطراف كافة، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولكن الإرادة السياسية لأطراف الصراع لا يمكن أن تستبدل بأي عوامل أخرى.

وإننا نتطلع إلى أن تغتنم الأطراف كافة هذه الفرصة، وأن تتخذ خطوة شجاعة لبناء الثقة المتبادلة بغية تهيئة الظروف لكسر الجمود وقيام الأمم المتحدة بدور في هذه العملية. ونأمل، في ضوء الأوضاع المتغيرة، أن يتخذ مجلس الأمن خطوات محددة لنشر المرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يستند هذا الانتشار إلى اعتبارات تتعلق بالحيلولة دون اندلاع صراع داخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأن يستند أيضا إلى توفير ضمان فعال للأمن على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. والصين تدعم المنظمات الإقليمية في جهودها المتواصلة. غير أننا نأمل أن يتم التنسيق بين هذه الجهود كافة.

قبل أن أختتم كلمتي يود وفد بلادي أن يؤكد على أن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي أمور يجب أن تحترم احتراما كاملا وأن تصان. فهذا هو الشرط المسبق لحل الصراع في ذلك البلد. كما أنه مبدأ ينبغي أن تمتثل له الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن اغتباط وفدي الشديد لتوليكم رئاسة المجلس، كما أود أن أؤكد لكم استعدادنا للإسهام معكم في أداء مهامكم بنجاح.

في هذه المناسبة الجليلة أود أيضا أن أرحب بحرارة برئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإننا نأسف للحقيقة المؤلمة التي تمثلت في وفاة والده، الرئيس السابق لوران كابيلا، ونعرب عن تعازينا لأسرته وللشعب الكونغولي برمته.

إن وجود الرئيس جوزيف كابيلا في مجلس الأمن والبيان الذي أدلى به في هذه الجلسة، يتركان كبير الأثر على السلام في العالم، ويعطيان لنا سببا للأمل. إنهما يعبران عن التزام واضح في اتجاه السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السلام الذي ندرك أنه تطلع عميق يصبو إليه

٥٢ مليون كونغولي، نضم صوتنا إليهم كأعضاء في نفس الأسرة الدولية.

لدى انضمامنا إلى هذا المجلس تعهدنا لأعضاء الأمم المتحدة بالعمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين، ونحن نعتزم الوفاء بذلك الوعد. ومن ثم، نود اليوم أن نعرب عن هدف ذي ثلاث شعب.

أولا، علينا أن نعمل على ضمان احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدول المجاورة في أفريقيا الوسطى كافة، وهو ما أعرب عنه هذا المجلس في مناسبات عدة.

ثانيا، علينا أن نطالب، كما يملي علينا واجبنا، جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا للسلام بأن تفي بالتزاماتها. وهذا يعني تسريح القوات غير النظامية، وبدء الحوار السياسي الذي يؤدي إلى انتخابات حرة، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ضمن أمور كثيرة أخرى.

ثالثا، المساهمة في الانتشار الفوري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل ضمانات بالأمن لأفرادها وحرية الحركة وتوفير الدعم السوقي، وهي أمور لا غنى عنها لتمكين البعثة من أداء مهمتها.

ونأمل أن تهيئ توقعات هذه اللحظة مناخ الثقة الذي يسمح لنا بأن نعقد بنجاح الاجتماع المقرر عقده في ٢١ شباط/فبراير بين مجلس الأمن واللجنة السياسية المؤلفة من الموقعين على اتفاق لوساكا.

إن إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل التزاما لهذا المجلس تجاه البشرية. وهو التزام قطعناه على أنفسنا تجاه الشعب الكونغولي وشعوب أفريقيا وشعوب العالم كافة. وندعو إلى تحقيق المصالحة فيما بين أبناء الشعب الكونغولي، ومع جيرانهم، ونحن على استعداد للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد نوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، بأن أتوجه إليكم بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة المجلس. ونشكركم إذ تستهلون رئاستكم بتكريس هذه الجلسة الهامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا لوضعكم ذلك البلد وأفريقيا في صدارة برنامج عمل المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

ويشارك وفد بلادي الأعضاء الآخرين في التعبير عن الترحيب الحار بحضور فخامة السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في قاعة مجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، وباسم حكومة موريشيوس، أود أن أعبر لرئيس وحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية عن خالص تعازي حكومة وشعب موريشيوس بوفاة والد الرئيس، الرئيس الراحل لوران كابيلا. ونود في الوقت ذاته أن نهنئ حكومة الكونغو وشعبها على الشجاعة التي تحليا بها في هذا الوقت الصعب إثر الحادثة المأساوية الأخيرة في كينشاسا، والأسلوب الرائع الذي تدار به عملية الانتقال.

لقد أصغينا بعناية كبيرة للبيان الهام الذي أدلى به الرئيس جوزيف كابيلا قبل هنيهة أمام مجلس الأمن، ونشعر باطمئنان كبير لما جاء فيه. ونعتقد أن لديه الرؤية السليمة لتحقيق هدف السلم والأمن في إطار السيادة والسلامة الإقليمية لبلاده. إن الطريق إلى السلم والأمن هناك يتطلب، بطبيعة الحال، مشاركة الشعب الكونغولي برمته في عملية سياسية لا تستبعد أحدا. واتفاق لوساكا الذي وقعت عليه جميع الأطراف الكونغولية، بالإضافة إلى الأطراف غير الكونغولية المتورطة في ا لصراع، في تموز/يوليه ١٩٩٩، يظل

دون شك الأساس الذي ينبغي أن يبنى عليه السلام وعودة الأمور إلى طبيعتها في الكونغو.

ولسوء الطالع، إن الحوار بين أبناء الشعب الكونغولي، الذي يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من اتفاق لوساكا لم يبدأ بعد، الأمر الذي أدى إلى أن يكتنف الركود عملية لوساكا إلى حد كبير.

ونحن واثقون بأن الرئيس كابيلا سيتخذ كل ما هو ضروري لكي يبدأ الحوار بين الكونغوليين دون تأخير، وفقا لأحكام اتفاق لوساكا. ونحث جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على أن يلزموا أنفسهم من جديد بتنفيذ هذا الاتفاق بكافة جوانبه والامتثال لجميع أحكامه.

في أعقاب الأحداث الأخيرة في كينشاسا، تلقى مجلس الأمن اتصالات عاجلة من رواندا وأوغندا تفيد بأهما لا يعتزمان استغلال الحالة بأي شكل من الأشكال. ونحن نقدر ذلك تقديرا شديدا.

ولا يساورنا الشك إزاء التزام كل من رواندا وأوغندا بتنفيذ كامل ومبكر لاتفاق لوساكا. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي تم في وقت سابق بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا في واشنطن العاصمة، وسيساعد هذا الاجتماع الثنائي على بناء الثقة لصالح عملية السلام. وبنفس الروح، يود وفدي أن يحث رواندا وأوغندا، أهم جارين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على القيام بخطوات لتنفيذ خطط فض الاشتباك التي وقعتا عليها في هراري قبل أسابيع قليلة مع الأطراف الأخرى، ويجب أن تؤذن هذه الخطوة الهامة ببداية عملية لانسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذا لاتفاق لوساكا.

ولا يساورنا شك على الإطلاق في أن نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر ضروري لتنفيذ اتفاق لوساكا. والواقع، أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية قد طال انتظاره لنشر هذه العملية. ومن المؤكد أن هناك أسبابا عديدة حالت دون تقدم عملية لوساكا أثناء الشهور الثمانية عشر منذ التوقيع عليها من جانب جميع الأطراف المعنية. والتأخير الذي لا مبرر له في نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام ساهم دون شك في ركود عملية لوساكا.

وتوجد اليوم بوادر مشجعة على تنفيذ اتفاق لوساكا. وقد أعلن الرئيس جوزيف كابيلا عن نيته الواضحة، سواء في كينشاسا أو بيانه الهام الذي أدلى به اليوم أمام مجلس الأمن، على تحريك مسيرة السلام إلى الأمام. كما جاءتنا تأكيدات في هذا الصدد من الأطراف المعنية الأخرى. وليس لدينا شك في أن جميع الأطراف الكونغولية ستتجمع بدافع من روح الوطنية والتضامن وستساعد على تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن شأن الحوار بين الكونغوليين أن يحدد في نهاية المطاف المسار السياسي للبلد في المستقبل ويتعين على الأمم المتحدة، بدورها، أن تفي بمسؤوليتها وتنشر عملية حفظ السلام التي طال انتظارها بدون أي مزيد من التأخير، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠).

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام السفير كامل مرجان، وفريقه الصغير من المراقبين لما قاموا به من عمل رائع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشيد بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات الإغاثة الأخرى نظرا لما تؤديه من عمل إنساني هام حيث توفر الإغاثة والمساعدة لعدد كبير من اللاجئين والمشردين

داخليا، وغيرهم من ضحايا الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، أود أن أعلن أن موريشيوس تتمنى للرئيس جوزيف كابيلا كل النجاح في مساعيه لتحقيق السلم والوحدة والديمقراطية في بلده العظيم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل موريشيوس على العبارات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أقدم لكم أحر تهانئي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء وفدكم، الذين يساعدونكم في أداء مهامكم كرئيس للمجلس. وإنني أؤكد لكم دعم وفد أوكرانيا التام. كما أود أن أتقدم لسلفكم السفير كيشوري محبوباني بخالص التحية لما قام به من عمل ممتاز أثناء فترة رئاسته للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

كما أود أن أنضم إلى من سبقني في الكلام في الترحيب بالسيد جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي شكره على بيانه، المفيد للغاية لنظر مجلس الأمن في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيدين الداخلي والإقليمي معا.

وأود، بالنيابة عن أوكرانيا، أن أتقدم للرئيس جوزيف كابيلا بأصدق التعازي، ولشعب الكونغو بأسره من خلاله، بالوفاة المحزنة لوالده لوران - ديزيريه كابيلا.

(تكلم بالانكليزية)

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعد من أكثر الحالات حساسية وتعقيدا في القارة الأفريقية. ونلاحظ مع الارتياح، استنادا إلى ما بينه الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مرجان صباح اليوم، أن الحالة في البلد مواتيه في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى ونرى أن ذلك يرجع للجهود الشاقة التي يبذلها الرئيس جوزيف كابيلا. ونرحب بالجهود الدبلوماسية الدؤوبة رفيعة المستوى، ونرى أنها دليل على أن قادة بلدان المنطقة على استعداد للبحث عن سبل للدفع بعملية السلام إلى الأمام.

كما نرحب باستعداد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي أعرب عنه بوضوح الرئيس جوزيف كابيلا في البيان الذي أدلى به عند تنصيبه، وأثناء اجتماعاته في باريس وواشنطن، وأثناء حديثه اليوم في مقر الأمم المتحدة - للمضي قدما نحو تحقيق تسوية سلمية للصراع على أساس الشفافية، والنهج البناء والحوار الشامل مع كافة الأطراف المعنية، وندعم هذا الاستعداد.

بإمكاننا أن نرى في نفس الوقت، أن كل شيء لا يسير بالضرورة على النحو المخطط له والمتوقع. ولذا نود أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات السياسية، ضمن عناصر أخرى، من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف النهوض بالحوار بين الكونغوليين، الذي نرى أنه عنصر جوهري للدفع بعملية السلام في البلد إلى الأمام. وبغية تحقيق هذا الهدف، من الضروري تكثيف المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية - ومن الواضح أنها مهمة صعبة تماما - من أجل أخماد نيران الصراع. ويتضح بجلاء أن الشرط الضروري المسبق، أو الخلفية الضرورية لتحقيق ذلك، يجب أن تتمثل في انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما دعي إليه مرارا في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن واثقون بأن استمرار تحرك الأطراف المعنية نحو تسوية الصراع سلميا، ينبغي أن يستند، كما سبق، على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وعلى ترتيبات كامبالا

وهراري وموبوتو، وعلى أن لغة السلاح لا يمكن أن تكون الوسيلة المناسبة لنزع فتيل الصراع.

إننا نعتقد بشدة أنه ينبغي على جميع أطراف الصراع مواصلة الحوار البنَّاء لبلوغ تلك الغاية، وينبغي أن يتخذوا تدابير إضافية، ضمن إطار الوثائق، للتعجيل بعملية السلام. وفي رأينا أنه ينبغي اعتبار أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو قوة دفع لتلك العملية. وينبغي أن تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها لتسهيل انتشارها الفعال والشامل، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لنصوص اتفاق وضع القوات، ضمن تدابير أخرى. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا على استعداد بلدي للإسهام في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالطبع سيكون ضروريا أن نركز على حل عدد كاف من القضايا التي تشكل أساس الصراع وتحتاج إلى المعالجة بدون تأخير. وتشمل هذه القضايا انسحاب القوات الأجنبية، ونزع سلاح أعضاء الجماعات المسلحة وتسريحهم، وضمان أمن الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، والعودة الآمنة للاجئين، والحوار بين الفصائل الكونغولية، كما ورد ذكره من قبل، وإصلاح الاقتصاد الوطني والإقليمي، والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

وسوف تتم مناقشة هذه القضايا وغيرها من القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق لوساكا في اجتماع الأطراف الموقِّعة عليه، الذي سيعقد في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير هنا في نيويورك. ونحن متأكدون أنه لا يمكن حل جميع هذه المشاكل، بكل صعوبتها وتعقيدها، إلا من خلال الحوار البنَّاء بين جميع أطراف الصراع، ومن بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، أتمنى للرئيس جوزيف كابيلا ولحكومته الصبر والتسامح والمثابرة وكل نجاح على الطريق الوعر نحو السلام والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الطيبة والمشجعة التي وجَّهها إليَّ وإلى وفد بلادي.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأشكر السفير محبوباني على رئاسته الممتازة في الشهر الماضي.

يضم وفد بلادي صوته إلى وفود أخرى في الترحيب بصاحب الفخامة الرئيس جوزيف كابيلا في هذا الاجتماع. ونحييه على مبادراته الدبلوماسية وعلى بيانه البالغ الأهمية. كذلك نود الانضمام إلى غيرنا في تقديم التعازي للرئيس كابيلا بوفاة والده المفجعة.

وتؤيد حكومة النرويج اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بوصفه السبيل إلى التقدم نحو حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ باهتمام كبير رغبة الرئيس جوزيف كابيلا المعلنة في اتباع سياسة المصالحة، ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الدخول في حوار بنَّاء مع جميع الأطراف المعنية وفق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك البدء السريع في حوار بنَّاء بين الفصائل الكونغولية. ويظل الالتزام بالمفاوضات السلمية أمرا لا غنى عنه في البحث عن حل دائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي مزقتها الحرب.

وعلى ضوء تلك الخلفية، نتطلع إلى مبادرات فورية وبنَّاءة من الرئيس جوزيف كابيلا تعيد تنشيط اتفاق لوساكا، وكذلك نود الترحيب بإعلانه نية التعاون الكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية تسهيل الانتشار الكامل لهذه البعثة. علاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف المشارِكة في

الصـراع أن تواصـل ممارسـة ضبـط النفـس ويجـب أن تمتثـل بنصوص قرارات مجلس الأمن وثيقة الصلة.

ولا بـد أن يرتكز تنفيذ اتفاق لوساكا على الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، بما فيها الدول المجـاورة لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وتؤكـد حكومـة النرويج على الحاجة إلى الانسحاب الكامل لجميع القـوات الأجنبيـة مـن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة علـى أسـاس الجـداول الـتي وضعتـها الأمـم المتحـدة، ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة، واللجنـة العسـكرية المشـتركة، ونـزع سـلاح الجماعـات المسلحة وتسريح أفرادها، وعقـب ذلـك العـودة الآمنة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إننا نحث جميع الأطراف والجماعات العرقية والمسلحة علـى وقـف أعمـال العنـف ضـد المدنيـين، واحـترام حقـوق الإنسـان وحمايتـها، وضمان سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين.

علاوة على ذلك، لا بـد أن تأخذ جـهود إعادة بنـاء جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة كبلـد سـلمي وديمقراطـي في الاعتبـار الاسـتغلال الحـالي غـير القـانوني للمـوارد الطبيعيـة وأشكال أخرى لثروة البلد. إننا نحـث بقـوة أطراف الصـراع على التعاون مع فريق خبراء الأمـم المتحـدة الـذي أنشـئ لهذا الغرض. ولقد ثبـت بشكل مؤكد دور الماس وأشكال أخرى مـن الـثروة الطبيعية في زيـادة لهيـب الصـراع، وسـوف ينظـر علـى هـذا الضـوء إلى رفـض أي طـرف التعـاون مـع فريـق الخبراء.

لقد عقد عدد من الاجتماعات رفيعة المستوى خلال الشـهور القليلة الماضية، مما يـدل علـى اسـتعداد الزعمـاء إلى دعـم جـهود السـلام في منطقـة البحـيرات الكـبرى. وتؤيـد حكومتي بكل إخلاص هذه المبادرات الإقليمية. وبالرغم من مسـؤولية الحكومـة الكونغوليـة والزعمـاء الكونغوليـين عـن إحداث تطورات ديمقراطية في جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة، فإن المشاركة النشطة والبنَّـاءة للزعماء الأفارقة حاسمة لتحقيق السـلام الشـامل والمستدام في المنطقـة. وتـولي حكومـتي أهميـة كـبرى للاجتمـاع المزمع عقـده بين اللجنـة السياسـية لاتفـاق لوسـاكا ومجلس الأمـن في نيويـورك في وقـت لاحـق مـن هـذا الشهر. ونحـث الأطـراف على أن تستكشـف باجتـهاد، ومـن خـلال مشـاورات إقليميـة مسـبقة، الطـرق السياسـية الـتي قـد تكـون متاحـة مـن أجـل النظـر فيـها بشـكل أوسـع في ذلـك الاجتمـاع. وعلـى ضـوء ذلـك، ننـوه باهتمـام إلى الاجتمـاع الأخير في واشنطـن بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامـي.

لقـد دعمـت حكومـة الـنرويج ماليـا جـهود تسـهيل العملية في اتجاه عقد الحوار بين الفصائل الكونغولية، وسوف ننظـر في تكـرار ذلـك إذا ظـهر تقـدم ملمـوس. وفي العـام الماضي، خصصـت الـنرويج أيضـا حـوالي ٢٠ مليـون دولار للمسـاعدات الإنسـانية وبنـاء السـلام في منطقـة البحـيرات الكـبرى. ولقـد تم تخصيـص مبلـغ ممـاثل، مـن ميزانيتنـا لعـام ٢٠٠١، بصفـة مبدئيـة مـن أجـل الإسـهام في تسـوية الصـراع كجزء من منظور التنمية الأوسع.

ختاما لكلمـتي، اسمحوا لي أن أشـيد بـالعمل المنجـز حـتى الآن، وتحـت أكـثر الظـروف صعوبـة، علـى يـد الممثـل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكـبرى، السيد دينكـا، والممثـل الشـخصي للأمـين العـام لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، السـيد مرجـان، وقـائد قـوة بعثـة منظمـة الأمـم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرادها العسكريين والمدنيين، وموظفين آخرين مـن الأمـم المتحـدة ودوليين، بمـن فيـهم موظفـي المنظمـات غـير الحكوميـة العـاملين في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية.

الرئيـس (تكلـم بالعربيـة): أشكـر ممثـل الـنرويج علـى الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يسعد وفد جامايكا أن يراكم سيدي ترأسون مداولات المجلس في شهر شباط/فبراير. ونود التأكيد لكم ولوفد تونس على تأييدنا وتعاوننا الكاملين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لصاحب السعادة السيد كيشوري محبوباني ولوفد سنغافورة على الأسلوب النشيط والفعال الذي أديرت به شؤون المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أن أنضم إلى غيري في الترحيب بالرئيس جوزيف كابيلا في مجلس الأمن. وباسم حكومة وشعب جامايكا أود تقديم التعازي إلى الرئيس كابيلا وأسرته بوفاة والده قبل الأوان، والذي كان مجلس الأمن قد تشرف بلقائه في شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي. الآن وبعد أن انتقل زمام الأمور إلى الرئيس جوزيف كابيلا، نؤكد له على مواصلة دعم وفد بلادي لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتضامنه معه. رسالتنا إلى الرئيس كابيلا اليوم هي رسالة تشجيع، حيث يواجه هو والشعب الذي يقوده تحديات هائلة.

ومثلما أشار الأمين العام، بوسع الرئيس كابيلا أن يطمئن على أن المجتمع الدولي يقف على استعداد للمساعدة في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية برمتها.

وحقيقة أنه حضر إلى نيويورك للقاء مجلس الأمن بعد تنصيبه مباشرة، تعد مؤشرا واضحا على رغبته في المضي قدما بعملية السلام. ونحن سعداء حقا بمبادراته الدبلوماسية الأخيرة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أننا تشجعنا بدعوته جميع الأطراف إلى الحضور إلى طاولة السلام. وهذه اللفتات التي كرر التأكيد عليها في بيانه إلى مجلس الأمن اليوم، يمكن أن تكون تدابير هامة لبناء الثقة، ونأمل أن تقابلها الأطراف الأخرى بالمثل.

إن وفد بلادي يدرك تماما كيف أن مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية تبدو، في ظاهرها، مستعصية على الحل. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى صعوبة إيجاد الحلول، فيما يبدو، فإن معاناة الشعوب المعنية تفرض علينا أن نبذل قصارى جهدنا لوضع نهاية لبؤسها. ولا يزال وفد بلادي على اعتقاده بأن اتفاق لوساكا يظل أفضل أساس ناجع للسلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، ونؤكد من جديد دعمنا لوحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. كما ندعو جميع الأطراف المعنية أن تبدي التزامها بتنفيذ اتفاقي كمبالا وهراري، وأن تتعاون أيضا مع عملية ليبرفيل.

وتؤيد جامايكا تأييدا تاما مواصلة الحوار فيما بين الكونغوليين. ونعتقد أن هذا الحوار السياسي خطوة لا غنى عنها نحو المصالحة الوطنية. وبالتالي، فإننا نرحب بالالتزام الذي أعلنه هنا اليوم الرئيس كابيلا باستئناف عملية الحوار الوطني، ونؤكد على ضرورة أن تتعاون جميع الأطراف المعنية تعاونا كاملا مع مكتب الميسّر.

ونحث من يؤمنون بأن لهم حقا مشروعا في العدالة والحكم الرشيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يسعوا وراء هذا الهدف من خلال العمليات التي تم الاتفاق عليها على طاولة التفاوض، وليس عن طريق قوة السلاح. فنحن على اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثمة مسألة أخرى تثير قلق وفد بلادي، وهي الاستغلال المتواصل وغير القانوني للموارد المعدنية. والتقرير المرحلي لفريق الخبراء يبين بوضوح الصلة بين الصراع

واستغلال الموارد التي ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الكونغو. ومع اتساع نطاق الصراع الذي اثر على حوالي ١٦ مليون شخص بمن فيهم أكثر من مليوني شخص من المشردين داخليا واللاجئين في الدول المجاورة، نشهد تداعيات مأساة إنسانية مروعة لا تُعرف أبعادها، بسبب عدم إمكانية وصول عمال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

ومع ذلك، ندرك أن الحالة الإنسانية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن معالجتها بطريقة دائمة إلا في إطار سلام شامل وفي سياق إقليمي يشمل كل منطقة البحيرات الكبرى. ومن ثم، تؤيد جامايكا تمام التأييد عقد مؤتمر دولي معني بالبحيرات الكبرى، بالتوازي مع الحوار الوطني، وتحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

ختاما، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص، السفير كامل مرجان، والرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على جهودهم لإحلال السلام في ذلك البلد.

ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيهيئ المجال للمناقشات التي سيجريها المجلس في وقت لاحق من هذا الشهر مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، ولإجراءات أخرى يتخذها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثلة جامايكا على بيانها وعلى الكلمة الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد لافروف (الاتحادي الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، نتمنى لكم ولوفدكم، سيدي الرئيس، كل النجاح أثناء رئاستكم مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونود أن نشكر السفير محبوباني، ممثل سنغافورة، ووفده على عملهم أثناء رئاسة سنغافورة للمجلس في الشهر الماضي.

كما أود أن أرحب بالرئيس جوزيف كابيلا، وأعرب له خالص تعازينا على الوفاة المفجعة لوالده الراحل، الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، الذي كان من بين من حضروا بداية الكفاح من أجل الاستقلال في أفريقيا. والاتحاد الروسي يتمنى للرئيس كابيلا كل النجاح في منصبه الرفيع الذي كلفه به أبناء وطنه في مرحلة عصيبة وشاقة من تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن موقف روسيا المبدئي المؤيد لإيجاد تسوية سياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس اتفاق لوساكا، وفي أقرب وقت ممكن، ما زال كما هو لم يتغير. وفي القرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠) بعث مجلس الأمن إلى أطراف الصراع الكونغولي بإشارة واضحة عن الحاجة إلى وقف الأعمال العدائية فورا، وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتنفيذ الثابت للالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاق لوساكا، دون أي تراجع. وتأمل روسيا ألا تؤدي الأحداث المأساوية التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأي حال، إلى المساس بالآمال المعلقة على التسوية السياسية للأزمة الكونغولية التي طال أجلها، على أساس الحفاظ على سلامة البلد الإقليمية، وفقا لاتفاق لوساكا والاتفاقات اللاحقة وقرارات مجلس الأمن.

وندعو جميع أطراف الصراع الكونغولي إلى مقاومة الإغراء باستغلال الوضع الحالي لتحقيق مآربها. ونعتقد أنه من المهم إلى أقصى حد أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة، في تنفيذ اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ومقررات مؤتمرات القمة الإقليمية. ونعلق أهمية كبرى على البدء الفعلي للحوار الوطني

الكونغولي، بمشاركة جميع القوى السياسية في البلد، ومن خلال الوساطة الدولية على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا.

ونرحب بإعلان الرئيس كابيلا أنه ملتزم بهدف المصالحة الوطنية. ونناشد كافة أطراف الصراع ألا تسمح بأية انتهاكات لحقوق الإنسان أو قواعد القانون الإنساني الدولي. وندعوها إلى أن تتعاون في نزع سلاح أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن، بغية إرساء الظروف الأمنية لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

في هذا الشهر، سيجري استعراض لكيفية تنفيذ أطراف الصراع لالتزاماتها المتعلقة بوقف إطلاق النار وفض الاشتباك. فإذا أظهر الاستعراض وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الأطراف لتنفيذ هذه المهام، فإن ذلك بالتأكيد سيساعد مجلس الأمن عندما يتناول مسألة نشر المرحلة الثانية من عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى تهانئه لنا وكلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتأخر الوقت، أرجوكم، سيدي الرئيس، أن تسمحوا لي بأن أهنئكم بسرعة، ولكن بحرارة، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أقول إن المجلس في أيد أمينة هذا الشهر. وإننا، على غرار وفد الولايات المتحدة، مسرورون لرؤية كوكبة قوية من الدبلوماسيين التونسيين في هذا القاعة اليوم.

وأود أيضا أن أرحب بحرارة بالرئيس جوزيف كابيلا، وأن أشكره على بيانه. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وسائر زملائنا، على الإشادة الحارة التي وجهتموها لسنغافورة على رئاستها المجلس في الشهر الماضي.

وأود كذلك أن أعرب عن خالص التعازي للرئيس كابيلا على الوفاة المفجعة للرئيس الراحل لوران – ديزيريه كابيلا.

من الواضح أن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال واحدة من أكثر الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي تعقدا وصعوبة. فنحن لم نسمع الكثير من الأخبار الطيبة على هذه الجبهة.

والأنباء السيئة واردة في نص بياني. ولن أتلوها على المجلس، ولكنني أود أن أقول إنه على الرغم من كل هذه النكسات، نرى أن لدينا الآن فرصة للشروع من جديد في عملية السلام. ويحدونا الأمل أن يمثل الحوار الذي يجري اليوم مع الرئيس كابيلا، تحت رئاسة تونس، بداية عملية جديدة لتحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق السلم في المنطقة. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، ستتاح لمجلس الأمن مناسبة أخرى للاجتماع بأعضاء اللجنة السياسية واستئناف الحوار المفيد والبناء الذي بدأ في حزيران/يونيه الماضي تحت رئاسة فرنسا.

وبالتالي فإن مما يشجعنا أن نسمع الرئيس جوزيف كابيلا يقول إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة. والأمم المتحدة، بدورها، تقف أيضا على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن من أجل قيام هذا التعاون، من الضروري أن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عدة خطوات ملموسة.

وهنا مرة أخرى، الخطوات واردة في بياني. ولن أتلوها، لكن أود أن أؤكد على النقطة الخامسة، التي نشجع فيها الرئيس كابيلا وحكومته على التعاون الكامل مع الميسر المحايد لعملية الحوار بين الأطراف الكونغولية. الحوار عنصر أساسي في اتفاق لوساكا، كما أكد فعلا على ذلك العديد

من المتكلمين بعد ظهر اليوم، ونرى أنه لو أجري هذا الحوار بشكل ناجح، فإنه يمكن أن يغير تغييرا كبيرا المناخ السياسي السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ذات الوقت، يجب أن يكون الدفع من أجل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية جزءا من جهد جماعي. ويظل نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرهونا بفض الاشتباك بين جميع القوات الأجنبية. ويجب على كل الأطراف أن تتقيد تقيدا كاملا باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكذلك الخطط الفرعية لفض الاشتباك التي وقعت في كمبالا ومابوتو وهراري. ونحث على التنفيذ السريع لجميع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠). ولا يمكن أن يكون هناك سلام ما دامت القوات الأجنبية مرابطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذا فإننا نؤيد بقوة الدعوة التي وجهها الأمين العام هنا قبل بضع دقائق إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن البحث عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية جزء من هدف أوسع - هو البحث عن السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي فإننا نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت رئاسة الرئيس كابيلا، على مواصلة عملية التقارب مع بوروندي التي بدأها الرئيس الراحل لوران كابيلا في ليبرفيل. ومن الواضح أن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبط بالسلم والاستقرار في المنطقة برمتها.

في الختام، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقف اليوم عند مفترق طرق حرج. وينبغي ألا نستهين بالتحديات الهائلة الكامنة على الطريق إلى الأمام. ويتعين على الرئيس كابيلا لا أن يقاوم تركات الاستعمار والحرب الباردة التي شلت البلد فحسب، ولكن أيضا أن يواجه معادلة سياسية وعسكرية معقدة. لقد قبل بتحمل مسؤولية قيادة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار والتنمية. ونحن نؤكد له دعمنا الكامل في العمل نحو حل سلمي للصراع. إن المخاطر عظيمة، ولكن الجائزة عظيمة أيضا.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لتونس.

وأود أن أستهل كلمتي، بأن أتقدم إليكم، فخامة الرئيس، بأحر التعازي بفقدان والدكم الراحل، السيد لوران - ديزيريه كابيلا، الذي يمثل الرعيل الأول من المناضلين الأفارقة في سبيل الحرية والكرامة لشعبه والقارة الأفريقية. إن تونس التي وضعت القضايا الأفريقية ضمن أولويات سياستها الخارجية، لسعيدة بهذه الفرصة التي أتاحها لمجلس الأمن فخامتكم للاستماع إليكم وتبادل الرأي معكم حول حاضر ومستقبل مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وآفاق السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وما فتئت تونس، من موقعها كعضو في مجلس الأمن، تعمل على ضرورة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمة ترابها، واستقلالها وسيادتها على ثرواتها الطبيعية. وليس هناك أي مبرر لأن يستمر التفريط في هذه الثروات الموجهة أصلا لحق الشعب الكونغولي الشقيق. إن الشعب الكونغولي عانى ويعاني ويلات الحرب وما تخلفه من مآس إنسانية، وهو يتطلع إلى غد أفضل يسوده السلم والأمن والاستقرار والوفاق. وهو يتطلع إلى تضامن المجتمع الدولي معه ودعمه له.

إن تونس ملتزمة وسعيدة بأن تقف دائما إلى جانبه في هذه الفترة الحرجة من تاريخه. وإننا نرى أنه لا بديل للحل السلمي التفاوضي للتراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوفر اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إطارا مناسبا قبلت به كل الأطراف للوصول إلى ذلك الهدف.

وإن تونس تبارك وتشجع كل مبادرة أو خطوة تقومون بها من أجل الحوار والمصالحة الوطنية. كما أننا نبارك كل مبادرة تقومون بها من أجل الحوار والمصالحة والتعاون مع الدول المجاورة في نطاق الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة واستقلالها وحرمة ترابها. ولقد سمعنا في هذه المدة من كل الأطراف رغبة في المضي قدما في طريق السلام. وإننا نتطلع إلى أن تقوم كل الأطراف بخطوات عملية لتحقيق هذا الهدف. وإننا نعتبر أن الظروف مهيأة لإعطاء زخم جديد للعملية السلمية، تشارك فيه كل الأطراف. وذلك بالعمل فورا على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتطبيق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ونشر المرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإننا نتطلع إلى أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الانتشار في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك من شأنه أن يترجم عزم المجموعة الدولية على تحمل مسؤولياتها تجاه الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الظرف الدقيق الذي تمر به جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة كلها يتطلب وقفة حازمة وجدية من قبل المجموعة الدولية لمساعدة كل الأطراف على بناء دعائم سلام دائم في المنطقة بما يعزز حضور الوفاق والتضامن والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية بأسرها.

في الختام أود أن أتقدم إلى فخامة الرئيس جوزيف كابيلا بتمنياتنا له بالنجاح والتوفيق في مهامه السامية لقيادة شعبه، الشعب الكونغولي الشقيق، نحو السلم والأمن والوفاق والتقدم والرقي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لفخامة الرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، للتفضل بما يرى أن يعلق به على الملاحظات التي أبديت خلال هذا الحوار.

الرئيس كابيلا (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر جميع الذين أعربوا عن تعازيهم لي شخصيا، وبالطبع، لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر كل الذين أعربوا عن تشجيعهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الثبات على مسارها والمضي في الطريق الذي اختارته – الطريق المتجه نحو السلام.

وأودّ في الوقت ذاته أن أذكِّر مجلس الأمن بأن دعمه الذي لا يفتر لي أمر ضروري لإنجاز هذه المهمة بالذات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أودّ أن أؤكد مجددا التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتزامي أنا شخصيا بصفتي رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بكفالة تحقيق الأهداف التي وضعناها، والتي يتمثل الهدف النهائي منها في إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، فمن غير المناسب ألا أضيف أن سلسلة الأحداث هذه لن تتحقق ما لم تُجبر القوات التي اجتاحت جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل أو بآخر على الانسحاب من أراضيها حتى تستعيد سلامتها الإقليمية ووحدة ترابها الوطني. فلن تمحو كل الكلمات الطيبة التي أعرب عنها حقيقة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترزح تحت احتلال أجنبي، احتلال غير عادل بموجب جميع القوانين

الدولية، وأنَّه لابد من وضع حد لهذا الاحتلال في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالعربية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ولكني أودّ في نهاية هذا الاجتماع الهام أن أجدّد لفخامة الرئيس جوزيف كابيلا شكر أعضاء مجلس الأمن على مبادرته بالاجتماع بهم لتبادل الرأي حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فخامة الرئيس، لقد استمع أعضاء المجلس بكل اهتمام إلى الكلمة الهامة التي ألقيتموها، وهي رسالة واضحة حول نظرتكم إلى مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسبل تركيز دعائم السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وسيعمل مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير على متابعة هذا الموضوع بكل اهتمام.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.